

## دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية

م.م. صدام محمد محمود الحياي

### ملخص

تعد المعلومات المحاسبية أداة أساسية وفاعلة في بيئة الأعمال نظراً للدعم الذي تقدمه في مجال اتخاذ القرارات ، وفي ظل التطورات المتتالية والمستمرة في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية أصبح الاعتماد عليها يتحدد بمدى ملائمتها وموثوقيتها ومدى الإفصاح الكامل والعادل عنها وبما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها ، وبناءً على ذلك فإن هذه الخصائص والإفصاحات في المعلومات المحاسبية ستضمن بالنتيجة تحقيقاً للشفافية في هذه المعلومات ومن ثم إثراء لمستخدميها (مستخدمي المعلومات) بالثقافة المحاسبية.

فالشفافية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية يمكن أن تعطي صورة واضحة ودقيقة عن المركز والأداء والتغير المالي لأي وحدة اقتصادية طالما يتوفر في هذه المعلومات الجانب الأكبر من الخصائص النوعية لها. هذا وإن الالتزام الكامل بالمبادئ والمعايير المهنية المحاسبية سيوفر بالنتيجة تحقيقاً للشفافية في هذه المعلومات ضمن الإفصاحات الكاملة والعادلة لها ، وعلى الرغم من وجود ما يحد من هذه الإفصاحات (سواء كانت محدّدات داخلية أو خارجية) إلا أن بعضها ينسجم تماماً مع هذا المفهوم (أي الشفافية) خصوصاً الخارجية منها ، في حين أن المحدّدات الأخرى الداخلية على وجه الخصوص يمكن ملائمتها أيضاً مع الشفافية ، وذلك لأن معظمها يغلب عليه طابع التقدير الشخصي من جهة ، وعدم وجود إطار محدد لها من قبل الجهات المعنية بالمحاسبة من جهة أخرى.

### The role of transparency to consolidation the culture dimension for accounting information

#### Abstract

The accounting information consider main & effective tool in business environment to support that submitted in decision making field, under continuous developments in different administration, economic & technology fields make to depend on to determine in how to it's confidents & trustworthy and how to make the full & equitable disclosure to be strong the information ability to usefulness it's users, based on that the characteristic & disclosures in accounting information it will contain (as result) realization the transparency in this information & enrichment it's users ( information users) in accounting culture.

The transparency in accounting information that had disclosure in financial statement may give a clear & accurate picture about financial statements for any economic entity that always available in this information the large side of quality characteristic. If the economic entities committed by professional accounting principles & standards that make as result the transparency in this information under full & equitable disclosure, despite of this limit this disclosures (internal or external limited) but some of them has complete harmony with this concept ( transparency) especially the external one, other side the other limits specified by the internal limits it has the ability to be suitable with transparency, all that because the personal estimation & there is no specific framework by the accounting organizations.

### المقدمة

يكن الهدف وراء إعداد القوائم المالية توفير المعلومات اللازمة عن المركز المالي لأي وحدة اقتصادية وأدائها والتغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية فيها ، ولضمان تحقيق الشفافية في القوائم المالية لابد من الإفصاح الكامل عن طريق عرض المعلومات المفيدة لقطاع عريض من المستخدمين بما يسهل تفسيرها من قبلهم وبالتالي تمكينهم من اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

وكما هو معلوم أن المعلومات المالية هي روح الأسواق والمصدر الرئيس لاتخاذ قرارات الاستثمار ، وإن استمرارية تدفقها وتوقيت نشرها وصحتها ودقتها وصدقيتها هي الأساس في كفاءة هذه الأسواق ، ومثل هذه الصفات والخصائص لا تتمثل في المعلومات المحاسبية المفصح عنها ما لم تنتج وتنتشر وفق المعايير والمبادئ المرسومة لها.

وإذا ما تحققت هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية مع التطبيق الكامل للمعايير المحاسبية الخاصة بالعرض والإفصاح عنها ، سيتحقق معها شفافية تامة تعمل بدورها على إثراء الثقافة المحاسبية عند مستخدمي هذه المعلومات.

**أهمية البحث :** تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لإظهار الدور الفاعل للمعلومات المحاسبية التي ينتجها ويوفرها النظام المحاسبي لمستخدميها ، وذلك من خلال إيضاح مفهوم الشفافية وأهمية اتسام هذه المعلومات بمستوى معين منها بحيث تكون سهلة الفهم وقابلة للوفاء باحتياجات المستخدمين لها وبما يعزز البعد الثقافي لتلك المعلومات.

**مشكلة البحث :** تعد شفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية علة أساسياً من عوامل زيادة قدرة هذه المعلومات في المساهمة في ترشيد القرارات ، وإن عدم الالتزام بكامل المبادئ والمعايير المهنية المحاسبية المنصوص عليها دولياً سيضعف من شفافية هذه المعلومات ، الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة مستخدميها على تفسيرها وتحديد مضامينها وما يعترضها من غموض لأجل استخدامها في عملية صنع واتخاذ القرارات الرشيدة في مختلف المجالات.

**فرضية البحث :** يقوم البحث على فرضية مفادها أن الإفصاح الكامل والعاقل عن المعلومات المحاسبية والمبني على المعايير المنصوص عليها من قبل الجهات المعنية بالمحاسبة يحقق الشفافية فيها تماماً ، والتي بدورها ستعزز البعد الثقافي لهذه المعلومات ، وإن تحقيق ذلك سيحد من أثر محددات الإفصاح المحاسبي كونها عوامل تقييد للشفافية وإضعاف أثر هذه العوامل بما ينسجم ولو بشكل نسبي مع الشفافية.

**هدف البحث :** يهدف البحث إلى التالي:

- ١- إيضاح مفهوم الشفافية وأهميتها وكذلك البحث في محددات تحقيقها.
- ٢- البحث في أهمية تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية وأثر ذلك في زيادة منفعة هذه المعلومات.
- ٣- البحث في أهمية تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية في زيادة قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على إدراك مدلولات المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في إعداد هذه المعلومات.
- ٤- دراسة أساليب تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية وأهميته في زيادة قدرة مستخدم هذه المعلومات على التنبؤ والحد من عدم التأكد وضبابية الظروف البيئية المستقبلية.
- ٥- البحث في محددات الإفصاح المحاسبي بصفاتها عوامل تحد من شفافية المعلومات المحاسبية.
- ٦- دراسة إمكانية تحقيق المواءمة بين الشفافية ومحددات الإفصاح المحاسبي بحثاً عن سبل زيادة الشفافية والحد من أثر هذه المحددات بهدف تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية.

**منهجية البحث :** تم اعتماد المنهج الوصفي في البحث من خلال الأدبيات ذات الصلة بموضوعه من دوريات ورسائل وأطاريح جامعية وكتب ومقالات وانترنت ، ولغرض التحقق من فرضية البحث والوصول إلى الهدف المحدد له تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مفهوم الشفافية ومحدداتها.

**المبحث الثاني:** البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية ومحددات الإفصاح عنها.

**المبحث الثالث:** الموائمة بين الشفافية ومحددات الإفصاح المحاسبي بهدف تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية.

## المبحث الأول مفهوم الشفافية ومحدداتها

### مفهوم الشفافية :

تعد الشفافية بمفهومها الحديث في العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية من المفاهيم التي دخلت اللغة العربية حديثاً جداً ، فلم يكن مصطلح الشفافية وما له من دلالات لغوية حديثة معروفاً أو متداولاً في الأدبيات العربية الإدارية والمحاسبية حتى وقت قريب ، إلا حديثاً مع تأسيس منظمة الشفافية الدولية أو ما يعرف بـ: (Transparency International) عند بداية تسعينيات القرن الماضي ، عندما أسس الألماني (Peter Eigen) مع تسعة آخرين من خمس دول مختلفة هذه المنظمة التي تهدف إلى محاربة الفساد الإداري والمالي. (جبر: [www.alsabaah.com](http://www.alsabaah.com))

ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين هذا المفهوم كلٌّ وفق وجهة نظره<sup>(\*)</sup>، إلا أن الشفافية بمفهومها العام البسيط هي "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة ، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم ، وتعني أيضاً بتوفر إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام ، وفتح تام لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين ، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور". ([www.undp.org](http://www.undp.org)) وهناك من عرفها على أنها "إتاحة المعلومات للجمهور ووضوح الإجراءات والسياسات والقواعد والقوانين والقرارات ، وأنها في مجال الخدمة العامة واتخاذ القرار والسياسة العامة أداة لتقليل عدم التأكد وتساعد في القضاء على الفساد الإداري أو هي نشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع". (الربيعي ، ٢٠٠٥ : ٥٤)

يلاحظ من هذه التعاريف ومن أغلب وجهات النظر المتعلقة بهذا المفهوم أن الشفافية تنصب بالدرجة الأساس على:

- ١- توفير المعلومات وإتاحتها لمستخدميها.
  - ٢- الوضوح التام في الإجراءات والسياسات والقواعد والقوانين المتبعة والقرارات المتخذة.
  - ٣- فتح قنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين.
- وهذا بدوره سيؤدي إلى:
- تقليل حالة عدم التأكد ومن ثم الوصول إلى قرارات على درجة عالية من الموضوعية والدقة.
  - اتقاء الأخطاء والمساهمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

(\*) للمزيد من التفاصيل حول وجهات النظر المتعددة لمفهوم الشفافية يمكن الرجوع إلى: (الربيعي ، ٢٠٠٥ : ٥٤-٥٦).

ولغرض تغطية جوانب هذا المفهوم لابد من الإشارة إلى أن المساءلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشفافية ، بل إن الأخيرة هي شرط أساسي ومسبق للمساءلة.

والمساءلة حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم ، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش. ([www.undp-pogar.org](http://www.undp-pogar.org))

وهناك من عرفها على أنها الحاجة إلى إن يبرر ذوي العلاقة بما في ذلك السلطات المعنية أفعالهم وسياساتهم وأن يتحملوا المسؤولية عن القرارات والنتائج على حد سواء. (حماد ، ٢٠٠٥ : ٧٣١) هذا وإن العلاقة بين المفهومين (الشفافية والمساءلة) هي علاقة تبادلية طردية ، بمعنى أنه كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح.

**أهمية الشفافية ومزايا تطبيقها :** للشفافية أهمية كبيرة ومزايا متعددة نابعة من مفهومها ، ولقد تعددت أهميتها وتنوعت مزاياها في مجالات عديدة ، إلا أنه يمكن تحديدها في مجال بيئة الأعمال كما يلي:

#### أولاً: أهمية الشفافية

- تظهر أهمية الشفافية في النواحي التالية: (الربيعي ، ٢٠٠٥ : ٥٦-٥٨)
- ١- منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل.
- ٢- تعمل على تطافر الجهود والدعم الكافي والالتزام على مستوى القيادات الإدارية العليا ، فضلاً عن إنجاح التنسيق ووضع الخطط وتنفيذها ضمن برنامج زمني محدد.
- ٣- تعزز قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة المتغيرات والمستجدات المحيطة بها.
- ٤- تحديث الأنظمة والقوانين وتبسيط الإجراءات وجعلها واضحة ومفهومة وشفافة بالمعنى الصحيح.
- ٥- تعمل على تحقيق التطور الإداري ، فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الإدارية.
- ٦- تعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وممارستها من خلال دقتها ووضوحها للإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها.
- ٧- إغلاق الأبواب أمام الروتين وتعقيد الإجراءات (البيروقراطية).
- ٨- إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات المالية.
- ٩- جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظ على الاستثمارات المحلية.
- ١٠- المساهمة في محاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله.
- ١١- وتوضح أهميتها في إعلانية القرار ، فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها ، وحجب المعلومات عن المهتمين يعمل على تعطيل المشاركة والتي بدونها يصعب الوصول إلى حلول تتسم بالاستقامة ، فالشفافية وفقاً لذلك هي الوضوح والصدق والعلنية في اتخاذ القرارات الإدارية ، ومن هذا المنطلق يرى البعض أن أهمية الشفافية تكمن في: (حماد ، ٢٠٠٥ : ٧٣٢-٧٣٣)
- تحسين إمكانية التنبؤ وبالتالي كفاءة القرارات.
- إجبار المؤسسات على مواجهة واقع ما وجعل المسؤولية أكثر إحكاماً.
- تحسين القرارات الاقتصادية ، كما أنها وسيلة لتدعيم المساءلة والانضباط الداخلي.
- تفرض مع المساءلة نظاماً يهدف إلى رفع الأداء الاقتصادي وتحسين العمل عن طريق تعظيم جودة اتخاذ القرار.

#### ثانياً: مزايا الشفافية :

وتتحدد أهم المزايا التي تحققها الشفافية بما يلي: ([www.Arab Topics.com](http://www.Arab Topics.com))

- ١- الدقة والصدق عند تقديم المعلومة.
- ٢- بناء وتوجيه سلوك مقاوم للفساد بشكل عقلاني ومنطقي.
- ٣- تحقق معايير الشرف والنزاهة.
- ويضاف إلى هذه المزايا من وجهة نظر باحثين آخرين: (الربيعي ، ٢٠٠٥ : ٥٩-٦٢)
- ٤- توفير الوقت والتكاليف وتجنب الإرباك والفوضى في العمل.
- ٥- استقلالية الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية عند القيام بواجباتهم الوظيفية ، وهذا بدوره يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الإدارية المستمرة.
- ٦- حرية التنظيمات الإدارية باستخدام الكفاءات البشرية اللازمة.
- ٧- ترسيخ قيم التعاون وتطافر الجهود ووضوح النتائج ، إذ يكون أداء الأعمال جماعياً وهكذا المحاسبة عنها.
- ٨- توفير النجاح والاستمرارية لأي شركة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.
- ٩- تساعد في إعداد الدراسات بصورة دورية لتحديد نقاط الضعف والقوة وتحديد الانحرافات والممارسات الخاطئة والعمل على تصحيحها.
- ١٠- المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة .
- ١١- تحقيق المصلحة العامة لأن غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين وعدم وضوح النصوص لهذه التشريعات والأنظمة يعد سبباً رئيساً للاجتهادات الشخصية وبشكل لا يخدم المصلحة العامة.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية الشفافية ومزايا تطبيقها لا يمكن حصرها بما تقدم فقط ، بل هي أوسع وأشمل من ذلك بكثير ، فالأمر هنا يقتصر على ذكر أغلب ما يمكن أن يؤديه التطبيق الفعلي لهذا المفهوم في بيئة الأعمال ، لكن أهميتها ومزاياها واضحة وجلية في كافة المجالات سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية .. وما إلى ذلك<sup>(\*)</sup>.

### الشفافية والإفصاح

سبق وأن تم الإشارة إلى مفهوم الشفافية ومعرفة الجانب الأساس من جوانبها المتعددة وهو توفير المعلومات وإتاحتها ، وهذا ما أكد عليه أغلـ بكتّاب والباحثين في هذا المجال ، فهي تعني (أي الشفافية) "نشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع".

كما ويقصد بها "مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكل المستخدمين لها". (حماد ، ٢٠٠٥ : ٣٧١) وهي أيضاً "التدفق الحر للمعلومات ، فهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح ، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها ، وسهولة الوصول إلى المعلومات تزيد من درجة الشفافية". (جبر: [www.alsabaah.com](http://www.alsabaah.com))

أما الإفصاح فهو يشير عموماً إلى "إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً ، ويهدف إلى توفير المعلومات التي تفيد مختلف الطوائف عند اتخاذ القرارات". (الحمادي ، ١٩٩٠ : ٧٧-٧٨) ويقصد به أيضاً "منهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المنشأة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح". (حماد ، ٢٠٠٥ : ٣٧١)

(\*) للمزيد من التفاصيل حول أهمية ومزايا الشفافية في مختلف المجالات ينظر في ذلك:

([www.transparency.com](http://www.transparency.com)) ، (نصر : [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com)).

مما تقدم يمكن القول أن الشفافية هي نقيض الغموض أو السرية وكذلك الإفصاح أيضاً ، ولأن الشفافية تركز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات وإن الإفصاح عنها (أي عن المعلومات) إنما يعتمد على مدى توفرها بخصائصها المطلوبة ، لذا فإن الإفصاح يعد الركن الأول من أركان الشفافية بل لا يمكن لها أن تقوم إلا به.

والشفافية والإفصاح لا ينحصران بمجال دون آخر ، ففي المجال الاقتصادي (خاصة ما يتعلق منها بنشر المعلومات وتوفيرها) تمتد الشفافية إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وأسواق المال والرقابة على الشركات وتقارير تقييم الأصول ومراجعة الميزانيات ونشرها والبورصات وإسناد الأعمال وتقديم العطاءات وترسية المناقصات أو المزايدات ، وكل ذلك في صالح كل الأطراف ، ولا يسمح لأحد أن ينتفع بمعلومات أتاحت له دون غيره بدون مبرر. ([www.seddikaffifi.com](http://www.seddikaffifi.com)) وهي على مستوى الأسواق المالية تعني إعلان المعلومات التي تتعلق بتداول الأوراق المالية وخاصة أوامر البيع والشراء بغرض إيجاد تفاعل بين قوى العرض والطلب ، وإعلان المعلومات المتعلقة بالصفقات التي تبرم فعلاً من حيث أحجامها والأسعار التي تبرم بها حتى يعرف المتعاملون اتجاهات السوق. ([www.tadawul.net](http://www.tadawul.net)) هذا فضلاً عن أنها تعمل على إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصادقية في توفير المعلومات المالية.

وكذلك الحال بالنسبة للإفصاح فهو يعتبر روح الأسواق المالية وركناً أساسياً من أركان قيامها وأساساً لاستمرار نجاحها وتطورها وركيزة لتدعيم الثقة بها بما يؤدي إلى جذب فئات المستثمرين نحو أدواتها ، وهو وفق هذا المستوى يعني إعلان كل المعلومات الهامة عن الشركات والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قرارات البيع أو الشراء للأوراق المالية وتقدير السعر المناسب لها وتمكين المستثمر في شركة معينة من الحكم على مدى الجدارة والنزاهة التي تدار بها الشركة التي يستثمر فيها. ([www.seddikaffifi.com](http://www.seddikaffifi.com))

ونظراً للأهمية البالغة للشفافية والإفصاح ، ولأن تدني مستواهما يؤدي إلى خلق مجال خصب للإشاعات التي قد يروجها المضاربون بهدف تعزيز حجم الطلب على أسهم بعض الشركات ورفع سعرها ، أقرت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال عدداً من المبادئ بخصوص موضوع الإفصاح تنص على (الإفصاح الكامل والدقيق ، وفي المواقف المناسبة) عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري ، إضافة إلى حصول مالكي الأوراق المالية أو مساهمي الشركات على معاملة عادلة ومتساوية ، خصوصاً فيما يتعلق بالحقوق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لمصلحة فئة على حساب الأخرى ، إضافة إلى إعداد البيانات المالية وتدقيقها طبقاً للمعايير المحاسبية والمراجعة المقبولة دولياً. (الدباس:

[www.libyaforum.org](http://www.libyaforum.org)) وتأكيداً لفاعلية هذه المبادئ وغيرها لوحظ من تطبيقها مثلاً على الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة فروقات إيجابية جوهريّة لاسيما ما يتعلق منها بجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولغرض النهوض بهذه الأسواق (لترتقي إلى الأسواق العالمية) دعا خبراء ومحللون ومستثمرون فيها إلى تعزيز الشفافية من خلال أخذ التالي بنظر الاعتبار: ([www.thegulfbiz.com](http://www.thegulfbiz.com))

١- لضمان عدالة وصول المعلومات إلى كل المستثمرين في وقت واحد ينبغي إعلان نتائج ربع سنوية للشركات في وقت مبكر بعد انتهاء الفترة التي تغطيها النتائج مباشرة ، وعلى أن تُعلن نتائج جميع الشركات في وقت واحد لكي يُصبح هناك وضوح لدى المستثمرين حول أوضاع الشركات كافة بحيث تمكنهم من الحكم والاختيار في توجيه استثماراتهم.

٢- إعلان الشركات عن مشاريعها وعقودها الرئيسية للمستثمرين عند القيام بتوقيع العقود ، لأن من حق المستثمرين أن يطلعوا على نشاط الشركة ليبينوا على أساس هذه المعلومات

تقديراتهم لتطور أدائها المالي وانعكاس ذلك على السهم مستقبلاً ، ومن ثم يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس علمي.

٣- الإعلان عن الأسهم المرهونة لدى البنوك التي يتم عرضها للبيع في الأسواق المالية بحيث تصل المعلومات إلى جميع المستثمرين حولها في وقت واحد.

٤- لا بد وأن يأخذ الإعلان عن مشاريع الشركات وعقودها الرئيسية إطار الموازنة بين متطلبات الشفافية من جهة وضرورة المحافظة على سرية هذه المشروعات أحياناً في مواجهة المنافسين الذين قد يستفيدون من هذه المعلومات على نحو يضر بمصلحة الشركة ومساهميها من جهة أخرى.

٥- إن عملية الإفصاح مهمة في أسواق المال ، لكن الأكثر أهمية هو وقت الإفصاح ، لذا يجب أن لا يكون هناك تأخير في الإفصاح عن المعلومات حتى لا تتمكن جهات معينة قادرة على الوصول إلى المعلومات أكثر من غيرها وتحقق مصالحها على حساب مصالح الآخرين وتحديدًا صغار المستثمرين.

وخلاصة ما تقدم إن الشفافية والإفصاح هما منظومة متكاملة لتوضيح الأنشطة المختلفة للشركة ، وخطتها التوسعية ، والدراسات الخاصة بتلك الخطط ، والقوائم المالية المعتمدة لها بصورة يكون الغرض منها ليس إيصال رسالة معينة بقدر ما تكون إرسال المعلومة كاملة. ومع كل ما سبق لا يمكن القول أن الشفافية والإفصاح مطلقيين وليس هناك ما يحددهما ، بل إن لهما حدوداً قد تتجسد بحساسية المعلومات وتوقيت نشرها وكذا الأسرار التجارية .. وغير ذلك وهذا ما سيأتي بيانه لاحقاً.

#### محددات الشفافية وأثر تدني مستواها وغيابها :

في مجتمع المعلومات انتهت أيام السرية الكاملة والمعلومات المبهمة وأصبح الإفصاح ضرورة لا بد منها ، لكن مع ذلك تثار هناك مسائل حيوية للغاية أهمها حساسية المعلومات وتوقيت نشرها وما إلى ذلك ، فمثلاً في المجال السياسي يمكن إخضاع الشفافية لبعض القيود لاسيما عندما يتعلق الأمر بأمن الدولة ، وهكذا الحال في باقي المجالات.

وعلى الصعيد الاقتصادي أيضاً ورغم أن الشفافية تعد ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الحديث إلا أن هناك ما يحددها ويحول دون كونها مطلقة بغية تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تحدث نتيجة الإفصاح عن المعلومات بشكل غير متوازن أو مدروس ، ويمكن إعطاء صورة بسيطة عن مثل هذه الأمور من خلال التالي: (حماد ، ٢٠٠٥ : ٧٣٣-٧٥١)

١- بينما تتحرك اقتصاديات السوق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات يكون من الضروري وجود حدود لذلك من أجل حماية الشركة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال الكلفة الإضافية اللازمة لإصدار المعلومات بالإضافة إلى وضع عملياتها ونشاطها تحت المجهر من قبل المنافسين.

٢- إن الإفراج عن المعلومات بشكل مطلق قد يمكن المنافسين من الاستفادة من مواقف معينة ، وتلك حقيقة تجعل المشاركين في السوق غالباً ما يعزفون عن الإفصاح الكامل. وبالمثل فإن الهيئات الرقابية كثيراً ما تحصل على معلومات سرية من المؤسسات المالية ، وهذا يمكن أن يكون له تداعيات وانعكاسات هامة ، وفي ظل هذه الظروف قد تحجم المؤسسات المالية عن تقديم معلومات حساسة بدون ضمان سرية العميل.

٣- إن إطار الإفصاح يكون غير فعال إلا إذا كان هناك آلية إلزام الشركات بالتوافق وضمن الفرصة المتساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات التي تم الإفصاح عنها ، وعندما يحدث ما من شأنه التأثير على نشاط السوق أو على سعر الأوراق المالية للشركة ، يكون على المخولين بإدارة الشركة مسؤولية ضمان سرية هذه المعلومات حتى يتم الإعلان عنها بشكل رسمي.

٤- إن الإفصاح المبكر حول المفاوضات التي تقوم بها الشركات يمكن أن يحمل ضرراً للشركات التي تسعى نحو الاندماج مثلاً أو ما شابه ذلك ، فإذا ما تسربت المعلومات قبل إتمام الصفقة أو قبل الاتفاق على شروطها الأساسية يمكن أن يفقد أي من طرفي الصفقة قوته التفاوضية مع التغير الذي سيحدث في سعر سهم الشركتين نتيجة للإفصاح عن هذه المعلومات ، وعلى الرغم من أن الشركات يجب أن تقوم بمفاوضاتها في سرية تامة من أجل الحصول على أفضل الشروط فهناك بعض الظروف التي تحتم على الشركات الإفصاح عن بعض المعلومات مثل ضرورة إفصاح الشركة عن تلك الصفقات في حال قيامها بالتجارة في أوقافها المالية.

٥- إن من الأمور الجدلوية في قانون الملكية الفكرية (الأسرار التجارية) ، وكقاعدة عامة السر التجاري قد يكون أي معلومة غير معروفة بشكل عام في صناعة ما ويتم استخدامها في علاقة عمل للحصول على ميزة تنافسية وأن تكون المعلومة سرية ومحددة ومثبتة ، ولأنه ليس هناك قانون عالمي للأسرار التجارية أو حتى تعريف لمكونات السر التجاري ، فيمكن أن تعتبر المعلومة سراً تجارياً محمياً في بلد ما ولكنها تعتبر معلومة عامة في بلد آخر ، ولذلك ستسعى الشركات إلى تحديد درجة الإفصاح عن الأسرار التجارية فعلياً ومن خلال العقود ، وتسعى الشركات إلى فرض المزيد من الحماية القانونية بدعوى أن الإفصاح عن تلك الأسرار يوفر للمنافسين ميزة غير عادلة والحصول على عوائد نتجت عن أبحاث استغرقت الكثير من المال والوقت دون صرف مقابل للشركة التي قامت بتلك الأبحاث.

أما الصورة التي يمكن نقلها للآثار المترتبة على تدني مستوى الشفافية وقصور معاييرها فيمكن تمثيلها بالتالي:

١- إن تدني مستوى الإفصاح والشفافية يقود إلى اعتماد العديد من المتعاملين في الأسواق على الإشاعات التي يروجها المضاربون بهدف تعزيز حجم الطلب على أسهم بعض الشركات ورفع سعرها ، وهذا بالطبع يسبب خسائر كبيرة خصوصاً لصغار المستثمرين. (الدباس: [www.libyaforum.org](http://www.libyaforum.org))

٢- عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار في الأسواق المالية بالدول النامية خوفاً من المفاجآت المتكررة فيها (بسبب عدم توفر المعلومات الصحيحة) وإعطاء الأولوية في توظيف أموالهم للدول الصناعية رغم العائدات المنخفضة. (محيي الدين: <http://doc.abhatoo.net.ma>)

٣- بدون مستوى مرتفع من الشفافية لا يستطيع المستثمر أن يطمئن أنه حصل على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في السوق.

فإذا كانت محددات الشفافية وتدني مستواها ينتج عنه مثل هذه الآثار وغيرها ، فإن انعدامها وغيابها سيترتب عليه الكثير من التبعات ولعل من أمثلتها ما يلي:

١- إن غياب معايير الشفافية عن مجتمع الأعمال يمثل أكبر التحديات التي تهدد مسيرة أي اقتصاد ، وذلك لأن غياب معايير الشفافية ينتج عنه نتائج سلبية كثيرة لعل من أهمها استئثار ظاهرة الفساد التي تؤدي بدورها إلى انخفاض معدلات التنمية. (العثيم: [www.libyaforum.org](http://www.libyaforum.org))

٢- إن غياب الشفافية والمساءلة يؤدي إلى وجود بيئة عمل تزداد فيها فرص استخدام المسؤولين للمقدرات العامة لمصالح شخصية (فساد) ، كما يؤدي إلى شخصنة المؤسسات حيث تعرف باسم مؤسسها أو مديرها أو رئيس مجلس إدارتها أو احتكار إدارتها في يد واحدة ، بالإضافة لغياب عمليات التوثيق المنهجية داخل هذه المؤسسات مما يعوق الشفافية إذا ما رغبت المؤسسة في تطبيقها. (المؤقت: [www.aman\\_palestine.org](http://www.aman_palestine.org))

٣- إن غياب الشفافية له تأثير سلبي ليس فقط على الحياة السياسية وإنما الاقتصادية والاجتماعية ، فالالاقتصاد غير الشفاف كان له الأثر المباشر في الأزمات في كل من المكسيك ودول شرق آسيا وروسيا (حيث أن مقومات الأزمة كانت موجودة ولكنها كانت مخبأة عن المجتمع لأن المعلومات المتوافرة لم تكن كاملة أو كافية ، كما كانت بعض المعلومات خاطئة عن قصد أو جهل). كما تردد عن دور المعلومات في انهيار الاقتصاد العالمي على أثر النكسة التي عصفت بأسواق المال في نهاية عام ١٩٨٧ (الاثنين الأسود) لعدم توافر نظم معلومات فعالة حينها مثل التي توازر الاقتصاد العالمي حالياً. (محيي الدين: <http://doc.abhatoo.net.ma>)

٤- إن انعدام الشفافية وقلة المعلومات يؤدي إلى خوف وقلق المستثمر وعزوفه عن الدخول في السوق كون المستثمر الصغير بالأخص هو الحلقة الأضعف في السوق وهو عرضة للاستغلال والخسارة. (الدليمي: [www.omansm.com](http://www.omansm.com))

٥- يعد غياب الشفافية والإفصاح والمساءلة أحد الأسباب الرئيسية وراء عمليات التلاعب في القوائم المالية. (العثيم: [www.libyaforum.org](http://www.libyaforum.org))

٦- إن غياب المعلومات عن البيئة المالية يؤدي إلى خلق مجال خصب للإشاعات التي لا يمكن القضاء عليها إلا باعتماد معايير محاسبية ومالية ومعلوماتية دقيقة تعتمد منتهى الشفافية وتمكن من العدالة بين الجميع في الحصول على المعلومة في السوق وبخلافه فإن انعدام مثل هذه المعايير سيؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار صعوداً وهبوطاً. (العثيمي: [www.okaz.com.sa](http://www.okaz.com.sa))

## المبحث الثاني

### البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية ومحددات الإفصاح عنها

#### معنى الثقافة والبعد الثقافي للمحاسبة

الثقافة لغةً هي من تقف الشيء حذقته ، وتق العلم في أسرع مدة أي أسرع أخذه ، وتقف الكلام فهمه بسرعة ، وفي المعجم الوسيط هي العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق بها ، ويشير البعض إلى أن الثقافة هي من تقف أي حذق وفهم وضبط ما يحويه وقام به أو ظفر به ، وكذلك تعني فطن ذكي ثابت المعرفة بما يحتاج إليه ، وتعني تهذيب وتشذيب وتقويم وتسوية من بعد اعوجاج. (غانم و آخرون ، ١٩٩٨ : ٢٦٤) وتمثل الثقافة مجموعة أنماط عامة وقواعد وقيم وأفكار ونماذج سلوك ومعتقدات ورموز وتصورات وأعراف وتقاليد وأخلاق ومهارات وطرق تفكير وأساليب حياة وفن ، وتعد مع عناصرها آلية لتنظيم الحياة بكل جوانبها التي تمثل نظاماً اجتماعية تشكل مكونات أي مجتمع مهما اختلفت نسبة وجودها وتعقيدها ، وبهذا المفهوم فإن الثقافة ستمتد لتغطي كافة هذه النظم ، فالنظام الاقتصادي وهو من النظم الاجتماعية الأساسية التي لا غنى عنها في أي مجتمع مثلاً واضحاً لامتداد الثقافة إلى كافة نظم المجتمع ، فالبعد الثقافي للاقتصاد هو مدى إدراك الفرد لمدلولات المفاهيم والمصطلحات والنظم الاقتصادية وآلية حركة الاقتصاد سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أم على المستوى الكلي باعتبار أن حركة الاقتصاد وبشكل عام ستترك أثرها على مستوى تداول الأوراق المالية والنقد في الأسواق ، وكذلك إدراك طرق ووسائل الإنتاج وتوزيع السلع والموارد النادرة ، فعلى سبيل المثال إن البعد الثقافي للاقتصاد فيما يتعلق بالنقد هو ليس الوحدات المادية التي تشكل نقود وإنما الأفكار والقيم والسلوكيات المتنوعة من قبل الإنسان والتي تعطي قيمة للنقد ، والثروة ليست مجرد وجود نقود والفقر ليس مجرد غياب للنقد ، ويدعم ذلك تعريف النظام الاقتصادي من قبل البعض على أنه مجموعة معقدة من الأساليب والأفكار والعادات التي تتفاعل معاً لاستغلال البيئة لتوفير حاجات أساسية. والبعد الثقافي

للسياسة يتمثل بإدراك آلية توزيع السلطات واتخاذ القرارات وكذلك مدى إيمان الأفراد بالطريقة التي تدار بها السلطة وكيف يتم اتخاذ القرار ومراكز اتخاذه والأسلوب الذي تتدخل فيه مراكز السلطة والقرار في إدارة شؤون المجتمع. والبعد الثقافي للتكنولوجيا عبارة عن أفكار وسلوكيات تسمح للإنسان أو تساعد في تقديم الاكتشافات التكنولوجية والاختراعات وطريقة استخدامها وتعليمها للآخرين وهكذا بالنسبة للنظم الأخرى. (العاني ، ٢٠٠٤ : ٢٥-٢٨)

ومن خلال ما تقدم يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن البعد الثقافي للمحاسبة ينبع من مخرجات النظام المحاسبي والمتمثل بالمعلومات المحاسبية (باعتبارها تمثل مكونات القوائم والتقارير المالية المنشورة والتي هي عبارة عن وسيلة اتصال ودية بين المحاسبة كنظام للمعلومات ومستخدميها الخارجيين) ، فمتى ما حققت المعلومات المحاسبية زيادة في قدرة مستخدميها (داخليين أو خارجيين) على التنبؤ بالظروف المستقبلية المحيطة بعملية صنع واتخاذ القرارات فإنها تكون قد حققت بعداً ثقافياً ، أي أن البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية يتجلى بالدور الفاعل في تنمية قدرات مستخدمي هذه المعلومات في ترشيد القرارات الإدارية بالنسبة للمستخدمين الداخليين وترشيد القرارات الاستثمارية وتنمية الاستثمارات بالنسبة للمستخدمين الخارجيين ، ومن هذا المنطلق أصبح الحصول على مستوى معين من الثقافة المحاسبية بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات ضرورة لا غنى عنها ، بل يحتل مركزاً أساسياً لغرض تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه المعلومات.

#### المعلومات المحاسبية مفهومها وأهميتها :

تعتبر المعلومات مورداً أساسياً في أي نشاط ، وهي عنصر مهم في علاقة الإنسان بمجتمعه وعلاقة المجتمعات بعضها ببعض من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ... .

وتعرف المعلومات بأنها تلك التي تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد واتخاذ القرارات ، وهي وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة. (محي الدين: <http://doc.abhatoo.net.ma>) وفي توصيف آخر هي عبارة عن بيانات تنظم بشكل يعطي لها معنى وقيمة للمستفيد الذي يقوم بدوره بتفسيرها وتحديد مضامينها من أجل استخدامها في صياغة القرارات. (نور و التيمي ، ٢٠٠٥ : ٣)

أما المعلومات المحاسبية فهي نتاج تفاعل المحاسبة مع الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية ، وهذا النتاج يكون على شكل دلالات إرشادية نافعة في زيادة المعرفة وإزالة الغموض لدى متلقيها في عمليات صنع واتخاذ القرار.

والمعلومات المحاسبية بشكل عام يمكن أن تتدرج تحت تصنيفين رئيسيين لجهة نوعية القرار الذي يستعمل هذه المعلومات: (الشحادة و حميدان ، ٢٠٠٥ : ٢)

١- معلومات المحاسبة الإدارية وهي بشكل رئيسي تعد لأصحاب القرار الذين هم داخل الوحدة الاقتصادية.

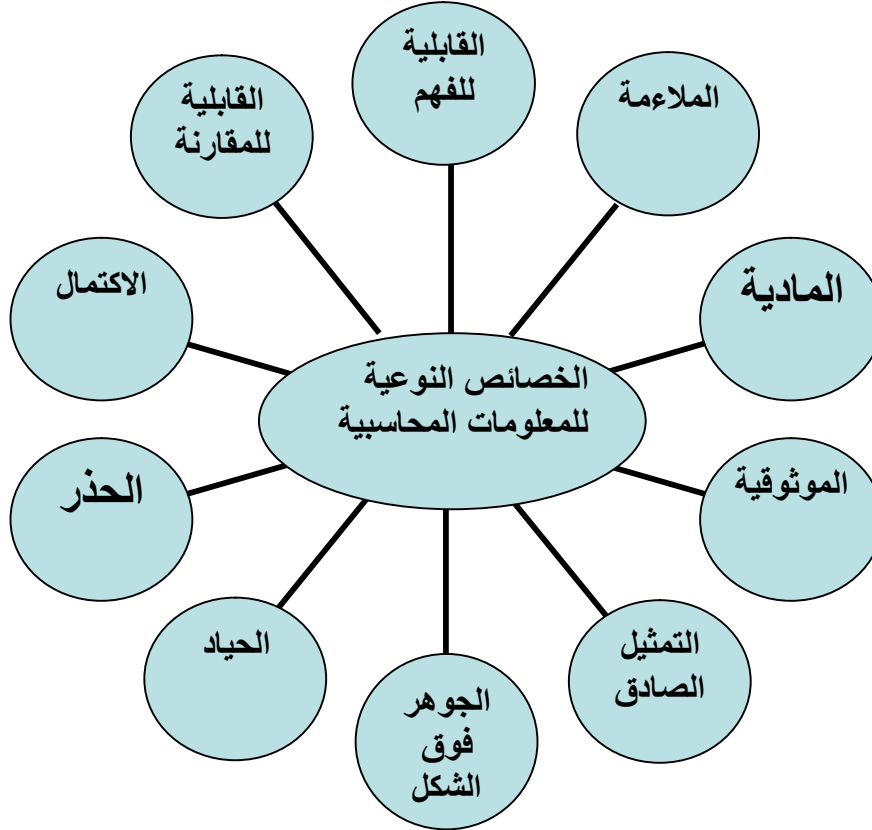
٢- المعلومات المحاسبة المالية وهي بشكل رئيسي تعد لأصحاب القرار الذين هم خارج الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين والمقرضين والموردين والمحللين الماليين والجهات الحكومية.. الخ.

ومما تجدر الإشارة إليه أن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته ، وإنما تحقيق المنفعة لمستخدميها هو الهدف ، عليه فإنه من الضروري أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي<sup>(\*)</sup> يمكن من تحقيق المنفعة المتوخاة منها ، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم المالية أي أنها تلتصق بالمعلومة. (خليل ،

(\*) يقصد بالمحتوى الإعلامي قيمة ما تحويه التقارير المحاسبية من معلومات اقتصادية وذلك من وجهة نظر مستخدم

هذه التقارير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمنشأة. (مطر ، ٢٠٠٤ : ٣٠٦)

(٢٠٠٥: ٤) وتتوقف درجة الفائدة والنفع من المعلومات المحاسبية على درجة صحة هذه المعلومات ومدى صدقها وعدالتها وعكسها للواقع الاقتصادي كونها تمثل الرسالة الإعلامية للوحدة المحاسبية إلى المهتمين المباشرين وغير المباشرين باقتصاديات هذه الوحدة. (الشحادة و حميدان ، ٢٠٠٥: ٩) كما أن أهمية المعلومات تنعكس في ثقة المتعاملين بقنوات تدفقها (ومدى اتسامها بالعمق والاتساع والنوع والكم) إلى عموم المستخدمين بكلفة أرخص ومنفعة أكبر. (نور و التميمي ، ٢٠٠٥: ٣) ولكي تكون المعلومات ذات فائدة ونفع لمستخدميها لابد وأن تتوفر فيها جملة من الخصائص النوعية والتي يمكن تحديدها بالشكل (١) التالي:



الشكل ( ١ ) : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المصدر : ( حمدان : [www.asca-sy.com](http://www.asca-sy.com) )

والخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها ، وفيما يلي تفصيل موجز لكل خاصية من الخصائص المبينة في الشكل (١)

السابق: (حمدان: [www.asca-sy.com](http://www.asca-sy.com))

١- **القابلية للفهم:** ويقصد بها قابلية المعلومات للفهم من قبل المستخدمين ، إذ يفترض توفر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين ، ويجب عدم ابتعاد المعلومات عن المسائل الهامة حتى لو كانت معقدة نسبياً.

٢- **الملاءمة:** فالمعلومات الملائمة هي المفيدة لحاجات متخذي القرارات ، وتحقق هذه الخاصية في المعلومات عندما تساعد على اتخاذ القرارات من خلال تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التقييمات الماضية ، ومتى ما كانت المعلومات المحاسبية قادرة على تغيير سلوك المستخدم ، فإن خاصية الملاءمة تكون قد تحققت.

- ٣- **المادية:** تعد المعلومات ذات قيمة مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على قرارات المستخدمين ، وتعتمد المادية على حجم البند.
- ٤- **الموثوقية:** وتعني خلو المعلومات من الأخطاء الهامة والتحيز ، وإمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.
- ٥- **التمثيل الصادق:** وتعني أن تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو أن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس وأسس الاعتراف.
- ٦- **الجوهر فوق الشكل:** ولكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقاً لشكلها القانوني ، إذ لا يتطابق جوهر العمليات والأحداث في كافة الأحوال مع شكلها القانوني.
- ٧- **الحيد:** ويعني خلو المعلومات من التحيز.
- ٨- **الحذر:** ويقصد به تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات.
- ٩- **الاكتمال:** يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والكلفة ، وحذف المعلومة يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.
- ١٠- **القابلية للمقارنة:** وتعني إمكانية المقارنة عبر الزمن لنفس المشروع مع إمكانية المقارنة بين المشروعات من خلال (النبات في أسس القياس والعرض ، الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغيراتها وأثر التغير ، عرض القوائم المقارنة للسنوات السابقة).
- ومع كل ما لهذه السمات أو الخصائص من فوائد ومنافع إلا أن هناك قيوداً على المعلومات الملائمة والموثوق فيها (باعتبارهما السمتين أو الخاصيتين الرئيسيتين لكل ما سبق من الخصائص) وتتحدد هذه القيود بما يلي:
- ١- **التوقيت الملائم:** ويقصد به توفير المعلومات في حينها ، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على الحدث أو القرار ، معنى ذلك وجوب توفير المعلومات المحاسبية قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار ، ومن الطبيعي أن يختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار ، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة ، والوقائية أو التوقيت الملائم قد يتعارض مع الدقة وعدم التأكد ، لكن من المفيد أحياناً التضحية بشيء منها (أي التضحية بشيء من الدقة الحسابية وعدم التأكد) لصالح التوقيت المناسب ، فعملية اتخاذ القرارات محدودة دائماً بفترة زمنية معينة ، ولذلك فإن المعلومات الملائمة هي التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة. (الشيرازي ، ١٩٩٠: ٢٠١)
- ٢- **الأهمية النسبية:** وتعتبر هذه الخاصية حاکمة لكافة الخصائص النوعية ، ويعتمد تطبيقها على اعتبارات نوعية أو كمية أو على خليط منهما معاً ، فالاعتبارات النوعية تتحدد على أساس مدى التأثير على متخذ القرار في حالة حذف بند أو الإفصاح عنه ، أما الاعتبارات الكمية فتتوقف على حجم البند في القوائم المالية ونسبته إلى المجموعة التي يتكون منها ، ولتقرير ما إذا كان البند جوهرياً أم لا فإنه يتم تقييم طبيعة وحجم البند معاً ، حيث تكون طبيعة وحجم البند هي العامل المتحكم. (العيساوي ، ٢٠٠٣: ٩٣)
- ٣- **الكلفة / المنفعة:** وتمثل قيداً رئيساً على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية ، والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها ، ومن الجدير بالذكر أن الوحدة المحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية ، إلا أن المنافع من استخدام هذه التقارير تعود معظمها على كافة

قطاعات المجتمع وهو ما يؤدي بالنهاية إلى استقرار الأسواق وزيادة فاعليتها في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات البديلة ، والحقيقة إن مشاكل قياس الكلفة والمنفعة للمعلومات المحاسبية كثيرة ، لكن مع ذلك يجب أن لا يكون هناك مدعاة لتحديد المعايير المحاسبية وطرق التطبيق العملي حتى ولو تم افتراض أن العائد أو المنفعة يفوق دائماً هذه الكلفة. (الشيرازي ، ١٩٩٠ : ٢٠٧-٢٠٩)

٤- **القدرة على الفهم:** يرتبط هذا المحدد من وجهة نظر الباحث بمدى قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على فهم مدلولات المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية ، إذ كلما زادت هذه القدرة كلما تحقق الإدراك المحاسبي بشكل أفضل ، ويعتمد ذلك بالدرجة الأساس على كل من ثقافة المستخدم المحاسبية واقترابه من بيئة الأعمال ، فضلاً عن آلية إيصال المعلومات إليه.

٥- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** ففي الحياة العملية غالباً ما يكون التوازن بين الخصائص النوعية أمراً ضرورياً ، وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية ، أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني وكذلك لمستخدم هذه المعلومة.

(www.4eqt.com)

#### الإفصاح المحاسبي مفهومه ومحدداته

الإفصاح في اللغة من الفصاحة وتعني البيان ، وفصح الرجل أي جادت لغته وفُهم عنه. (العيساوي ، ٢٠٠٣ : ٨١) وهو عموماً يشير إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومعلومًا. (الحمداني ، ١٩٩٠ : ٧٧) وفي المحاسبة يشير هذا المفهوم إلى شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. كما عرف على أنه تقديم للبيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات ، لذلك فهو يشمل المستخدمين الخارجيين ، ومن جهة أخرى ينظر إليه على أنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية ، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل. (زيود و آخرون ، ٢٠٠٧ : ١٧٩)

ويرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية: (مطر ، ٢٠٠٤ : ٣٣٦)

- ١- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- ٢- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- ٣- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- ٤- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- ٥- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

ففيما يخص المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ، نجد أن التعاريف السابقة قد أشارت إلى نوعين من المستخدمين وهما المستخدمون الداخليون والمستخدمون الخارجيون ، فالمستخدم الداخلي يتمثل بالعاملين وبمدراء الأقسام والفروع وبإدارة المنشأة حيث يتم توصيل المعلومات إليه بسهولة من خلال التقارير وعن طريق الاتصال المباشر بين المحاسب والإدارة ، أما المستخدم الخارجي فيتمثل بأطراف عديدة ذات مصالح متباينة كالمستثمرين والمقرضين والموردين والمحللين الماليين والجهات الحكومية. الخ ، ويقتضي إيصال المعلومات إلى هذه الفئات إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية). (زيود وآخرون، ٢٠٠٧ : ١٨٠)

أما فيما يخص الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية ، فيجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومة بعنصر أساسي يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة ، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ، لذا تتطلب هذه الخاصية وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة ، والغرض الرئيس لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى. أما طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها فتتمثل بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية التقليدية وأخرى تعتبر ضرورية أيضاً ، لكن لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بتلك القوائم والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها. إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها ، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم هذه القوائم. (مطر ، ٢٠٠٤ : ٣٣٦-٣٤٢)

أما فيما يخص أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، فهناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية ، ويتوقف إتباع وسيلة الإفصاح المناسبة عموماً على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية. والقاعدة العامة في ذلك هي إظهار أهم المعلومات وأكثرها ملاءمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية. (لطفی ، ٢٠٠٥ : ٤٩٣) في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها ، وقد يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أكثر من مكان. (مطر ، ٢٠٠٤ : ٣٤٧)

أما توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فتعني وجوب توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة ، فقد يؤدي أي تأخير في تقديم المعلومة إلى فقدانها خاصية الملاءمة ، لذا يجب مراعاة توقيت نشر المعلومة لكي يمكن الاستفادة منها وإلا تصبح هذه المعلومة غير ذات أهمية.

ويقسم الإفصاح من حيث كمية المعلومات الملائمة والجوهرية والمفيدة للمستخدمين إلى إفصاح كامل وإفصاح كافٍ وإفصاح عادل ، أما من حيث المجالات فيقسم إلى إفصاح تقليدي (إفصاح وقائي) ، وإفصاح إعلامي (إفصاح تثقيفي). (العيسوي ، ٢٠٠٣ : ٨٣-٨٤)

**فالإفصاح الكامل** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. (زبيد وأخرون ، ٢٠٠٧ : ١٨٠)

**أما الإفصاح الكافي** فيعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات الذي يجب أن يفصح عنه على نحو لا يجعل القوائم المالية مضللة ، ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعاً في الاستخدام لكنه يفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة. (لطفی ، ٢٠٠٥ : ٥٢٤-٥٢٥) في حين أن الإفصاح العادل هو الموازنة بين مختلف الأطراف المستفيدة دون التحيز إلى مصلحة طرف دون الآخر ، ويتضمن هذا الإفصاح هدفاً أخلاقياً بتوفيره معلومات متساوية أو متوازنة لكافة القراء المحتملين. (العيسوي ، ٢٠٠٣ : ٨٣-٨٤) ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد فيما بين هذه المفاهيم اختلافات حقيقية إذا ما

استخدمت في إطارها الصحيح ، بمعنى أن الإفصاح المناسب عن المعلومات الجوهرية يجب أن يكون كافياً وعادلاً وكاملاً.

أما من حيث مجالات الإفصاح ، فالإفصاح التقليدي أو الوقائي يهدف أساساً إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية ، ويتطلب أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لو تم استثناء بعض المعلومات التي قد تكون ملائمة ولكنها من المحتمل أن تكون مربكة ويساء استخدامها ، ويتضمن الإفصاح الوقائي السياسات والتطبيقات المحاسبية وتغيراتها ... ، في حين أن الإفصاح الإعلامي أو التثقيفي ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية ، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات ومن أمثلة ذلك المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار وإعداد التقارير المرحلية والإفصاح عن التنبؤات المالية والفصل بين العناصر العادية وغير العادية .. الخ ، ولا شك أن التوسع في نطاق الإفصاح على هذا النحو من شأنه الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطريقة غير رسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى. (الشيرازي ، ١٩٩٠ : ٣٢٤-٣٣٠) فلم يعد الاتجاه المحاسبي المعاصر يفترض في الإفصاح مستخدماً أو مستثمراً عادياً متوسط الذكاء والفتنة ويكتفي بمعلومات محدودة تجعل القوائم المالية غير مضللة وإنما يفترض الإفصاح الإعلامي مستخدماً أو مستثمراً حقيقياً ذا دراية وخبرة في استخدام وتحليل المعلومات ، فهو مستثمر متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية ويوازن بين الاستثمارات. (حنان ، ١٩٩٨ : ٤٥١) وبناءً على ما سبق يعد كل من الإفصاح العادل والإفصاح الكامل أكثر إيجابية وتحقيقاً للشفافية.

ومع هذه الأهمية والضرورة لمبدأ الإفصاح إلا أن هناك مجموعة من المحددات قد تحول دون تحقيق الهدف أو الغاية منه ، ومن وجهة نظر الباحث هناك حداً أدنى للإفصاح ترغب الإدارة في تحقيقه وذلك حفاظاً منها على سرية المعلومات من جهة والموازنة بين الكلفة والعائد من جهة أخرى ، يقابله حداً أعلى مطلوب في الإفصاح يحدده كل من (الأسواق المالية ، والجهات المشرفة على العمل المحاسبي كمجلس المعايير المحاسبية باعتباره الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير التي تحكم مدى الإفصاح المطلوب تحقيقه من قبل الإدارة بغض النظر عن اهتماماتها بسرية المعلومات ، والطلبات المتزايدة على المعلومات المحاسبية من قبل فئات المستخدمين المتعددة ، وغير ذلك) ، ومن هنا يمكن تقسيم محددات الإفصاح المحاسبي إلى:

#### أولاً: المحددات الداخلية ويندرج تحتها:

١- الكلفة / المنفعة.

٢- الأهمية النسبية.

٣- سرية المعلومات والمنافسة.

#### ثانياً: المحددات الخارجية ويندرج تحتها:

١- محددات قانونية ( مدى الإلزام القانوني بمستوى معين من الإفصاح).

٢- محددات الأسواق المالية.

٣- محددات المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح المحاسبي.

٤- محددات المستوى الثقافي لمستخدم المعلومات المحاسبية (محددات إدراك).

٥- محددات مستوى الشفافية المطلوب تحقيقها في الإفصاحات المحاسبية.

وسيتيم مناقشة كل محدد من هذه المحددات في المبحث التالي ، وذلك لبيان مدى إمكانية الموازنة بينها وبين الشفافية ، بل إن بعضها قد يضعف في بعض الأحيان خصوصاً ما يتعلق منها بالمحددات الداخلية.

### المبحث الثالث

#### المواءمة بين الشفافية ومحددات الإفصاح المحاسبي بهدف تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية

يشكل توفير معلومات شفافة ومفيدة جزءاً جوهرياً وأساسياً من عملية صنع واتخاذ القرارات الرشيدة ، وذلك لأنها تقلل من حالات عدم التأكد وبنسبة كبيرة إذا ما كانت بهذا الوصف ، وبعبارة أخرى في حالة عدم توفر المعلومات بخصائصها النوعية فإنها سوف تكون بطبيعة الحال مضللة ، الأمر الذي قد يترك أثراً سلبياً على كل الجوانب التي ستستخدم فيها تلك المعلومات ومن قبل كل الأطراف المستخدمة لها. ولغرض توفير متطلبات الحد المعقول من المعلومات المحاسبية ذات النفع (العام) ولأغلب الأطراف ، لابد من السير وفق المعايير والمبادئ المرسومة لهذا الغرض.

إن تحقيق المواءمة بين الشفافية ومحددات الإفصاح المحاسبي يتطلب دراسة هذه المحددات لمعرفة مدى إمكانية التخفيف من مدى الالتزام بها (وخصوصاً الداخلية منها) أو العمل بموجبها (الخارجية) لأجل تحقيق أهداف متنوعة وخدمة مجالات شتى أولها ضمان تحقيق الشفافية في الإفصاحات المحاسبية عن المعلومات لغرض تحقيق البعد الثقافي في المعلومة خدمةً لمستخدميها ، وفيما يلي بيان لكل محدد من هذه المحددات لتحقيق هذا الغرض:

#### أولاً: المحددات الداخلية

١- **الكلفة / المنفعة** : نظراً لوجود مستخدمين متعددين للمعلومات المحاسبية ذوي احتياجات متعددة ترتبط بتشكيلة متنوعة من قراراتهم ، فإنه يكون من الصعوبة بمكان تحديد الموازنة الملائمة المرتبطة بتوفير هذه المعلومات ، ومن ثم ليس من الغرابة أن لا يكون هناك إجماع عن ما يشكل وجود التوازن الصحيح من الإفصاحات المطلوبة بسبب تعددية المتغيرات المرتبطة بالمواقف. وكما هو معلوم إن المعلومات المحاسبية ليست مجانية بل إن إعدادها وتوزيعها عادة ما يتطلب أموال ، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة استخدام معيار الموازنة بين كلفة إعدادها والمنافع المتوقعة منها. (لطفي ، ٢٠٠٥ : ٥١٨-٥١٩) وتقضي القاعدة العامة بعدم إنتاج المعلومات وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها ، ولكن عملية تقييم المنافع والتكاليف ليست بالعملية السهلة والقاطعة بل غالباً ما يعترضها الغموض خصوصاً ما يتعلق منها بقياس المنافع (لذا يقال عن قياسها بأنها مسألة ضبابية ومغلوبة) الأمر الذي أدى إلى سعة استخدام الأحكام الشخصية والاجتهاد في التقدير ، وعليه فإن موازنة الكلفة بالمنفعة هو اعتبار تقررره الإدارة والمحاسب معاً بحسب أحكامهما وتقديراتهم الشخصية وبالتالي فإنه سيفتقر إلى الدقة لأنه وإن استطاع أن يقيس التكاليف فإنه عاجز عن قياس المنافع ، وبسبب هذه الصعوبات ولاستمرارية المحاسبة يفترض بأن منفعة المعلومات المحاسبية أكبر من كلفتها وإلا ما كان الأمر ليستمر. (العيسوي ، ٢٠٠٣ : ٩٠)

يتضح مما سبق أنه على الرغم من أهمية هذا القيد ومع كونه ضرورة يجب على معدي القوائم المالية أخذه بنظر الاعتبار ، إلا أن هناك حالات قد تستدعي تراجعاً عن اعتبارات هذا القيد ، فقد تزيد الكلفة على المنفعة وتتطلب الضرورة تقديم المعلومة كما في تطبيق الشركات الصغيرة للمعايير المحاسبية (أو ما يطلق عليها بأعباء تطبيق المعايير المحاسبية) ، فضلاً عن ذلك فرضية زيادة المنفعة على الكلفة بسبب صعوبة القياس والتقدير. وهذا بحد ذاته أعطى إمكانية للمواءمة بين الشفافية وهذا المحدد طالما أن الفرض القائم هو زيادة منفعة المعلومات على كلفة إنتاجها وتوزيعها.

٢- **الأهمية النسبية** : سبقت الإشارة إلى هذه الخاصية وبيان ماهيتها وما ترمي إليه ، ومع مكانتها في الفكر المحاسبي إلا أنها تبقى رهينة الحكم الشخصي والظروف المحيطة. ويؤكد ذلك أن هيئات مهنة المحاسبة حاولت وضع نطاق محدد لدرجتها ، فقد ناقشت SEC ضرورة

وجود النطاق وبيئت أن حدوده يجب أن لا تكون قاطعة وإنما أعطت مجالاً لقوة التخمينات وحُدس المحاسب. (العيساوي ، ٢٠٠٣: ٩٣-٩٤) وحتى التطبيق العملي لاختبار الأهمية النسبية والذي يتطلب تحديد نقطة الفصل بين ما هو مهم وما هو غير مهم يعتمد بدوره على طبيعة البند ، لذلك لا يمكن وضع قواعد جامدة في هذا الشأن وتطبيقها بصورة عامة. وأقصى ما يمكن الوصول إليه بهذا الخصوص هو أن يقوم الجهاز المسؤول عن وضع معايير المحاسبة بتعيين الحدود الدنيا وبالتالي يتحدد مجال الاجتهاد والتقدير الشخصي في اتجاه واحد. (الشيرازي ، ١٩٩٠: ٢٠٧) وأكثر من ذلك هناك من يرى عدم تكوين معايير للأهمية لأن جميع مضامين القوانين الملازمة للتطبيق هي تضع حدوداً لهذا المصطلح أصلاً. (العيساوي ، ٢٠٠٣: ٩٢) فالملاحظ مما تقدم أن تحديد الأهمية النسبية بدرجة معينة لا يبرئيه البعض ، بل حتى الهيئات المهنية للمحاسبة وإن أدرجت نسبة لهذا الأمر أو حددته بمعيار ، إلا أنها وضعت للتقدير الشخصي الدور الأكبر. وبذلك يمكن مواءمة هذا المحدد مع الشفافية كون أن الجهات المشرفة على العمل المحاسبي وإن حددته بنسبة معينة إلا أنها لا ترتقي إلى النسبة المقررة للتقدير الشخصي من قبل المحاسب.

**٣- سرية المعلومات والمنافسة :** سبقت الإشارة في المبحث الأول إلى أن التخفيف من سرية المعلومات قد يُمكن المنافسين من الاستفادة من مواقف معينة ، أو أن الإفصاحات الكاملة قد تقلل من القدرة على المنافسة ، مما يترتب عليه عزوف إدارة الشركة عن مثل هذه الإفصاحات ، أضف إلى ذلك أن الهيئات الرقابية كثيراً ما تحصل على معلومات سرية من المؤسسات المالية ، وهذا يمكن أن يكون له تداعيات وانعكاسات هامة على السوق إذا ما تم إفشاء تلك المعلومات ، وفي ظل هذه الظروف قد تحجم المؤسسات المالية عن تقديم معلومات حساسة بدون ضمان سرية العميل.

لكن رغم هذه الاعتبارات يرى البعض أن التدفق الكفء للمعلومات يعتبر مطلباً أساسياً من متطلبات السوق الحرة ، ومن الصعوبة بمكان تصور وجود اقتصاد سوق حر كفء في ظل غياب التدفق الكامل من المعلومات ، فالإفصاحات تحت على وتشجع المنافسة (وليس العكس) والتي تؤدي إلى انسيابية الأعمال ، وبدون تلك الانسيابية سيكون من المستحيل البقاء والنمو في ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع ، فالشفافية الشاملة مع الإفصاح الكامل (في المعلومات) سوف يساهم في تحديد نظام الشفافية الذي سيكون مفيداً تماماً لكل المشاركين بالسوق. (لطفی ، ٢٠٠٥: ٥٢٠)

ومن هذا العرض يمكن القول أن الشفافية والإفصاح الكامل في المعلومات المحاسبية يعد بحد ذاته مواءمة بين الاعتراضات على زيادة مقدار المعلومات المفصح عنها والإفصاح الكامل ، فما توفره الشفافية والإفصاح الكامل قد يجنب الشركة حصول بعض الأطراف على المعلومات من مصادر أخرى ، وبالتالي تكون مسألة تقديمها منصبية في مصلحتها وليس العكس ، ويؤكد ذلك ما يلي: (هندريكسن ، ٢٠٠٥: ٧٦٧-٧٦٨)

- إن الإفصاح الكامل قد يفيد المنافسين على حساب حملة الأسهم ، ومع ذلك لا يحظى هذا الرأي بالوجاهة الملائمة ، لأن المنافسين قد يحصلون عموماً على المعلومات من خلال المصادر الأخرى.

- يقال بأن الاتحادات العمالية تكسب ميزة في المساومة على الأجور إذا تم الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية ، ومع ذلك يؤدي الإفصاح الكامل إلى تحسين المناخ العام للمساومة بصفة عامة.

- لقد ذكر مراراً بأن المستثمرين لا يمكنهم فهم السياسات والإجراءات المحاسبية وإن الإفصاح الكامل سوف يكون مفضلاً ولن يكون مرشداً ، ويحظى هذا الرأي بالتأييد لأن المحللين الماليين

ومديري الاستثمارات قد تعلموا المحاسبة جيداً ، أما المستثمرون الآخرون فإنهم يستفيدون من استخدام المعلومات المحاسبية في سوق كفاء ، أو أنهم قادرون على التعلم خلال دراسة معلومات التقارير المالية.

- يعتبر عدم معرفة احتياجات المستثمرين أيضاً سبباً لتحديد الإفصاح ، غير أنه نظراً لإمكانية توفير الكثير من نماذج الاستثمار والاعتماد المتزايد على وسائل المعلومات ، فإنه يجب أن لا يكون عدم معرفة احتياجات المستثمرين عاملاً محدداً.

**ثانياً: المحددات الخارجية :**

#### ١- المحددات القانونية ( مدى الإلزام القانوني بمستوى معين من الإفصاح )

إن وضع متطلبات الإفصاح ليس كافياً في حد ذاته ، بل ينبغي أن يقترن ذلك بتطبيق تنظيمي فاعل وربما تنفيذ قوانين أيضاً لضمان أن المعلومات المفصح عنها كاملة وفي الوقت المناسب ولم يقصد بها التضليل المتعمد.

فإطار الإفصاح يكون غير فعال إلا إذا كان هناك آلية لإلزام الجهات صاحبة الإفصاحات بالتوافق وضمان الفرصة المتساوية لجميع المستخدمين في الحصول على المعلومات التي تم الإفصاح عنها ، ولضمان دقة المعلومات وإصدارها في الوقت المناسب ، يجب أن توفر جميع أنظمة الإفصاح للمستخدمين إطار للتخلص من الأضرار الناتجة عن مخالفة هذه القوانين ، ولذلك يكون من العدل إعطاء المستخدم الحق في إبداء معارضته إذا تصور أن تلك الجهات والقائمين على إدارتها مسؤولين عن عدم دقة المعلومات أو عن الإفصاح بمعلومات مضللة ، وعندما يتوفر إطار تقوم الحكومة مثلاً بمقتضاه بتنفيذ العقوبات ، فإن المعارضة من قبل المستخدم ستكون ضماناً لقيام هذه الجهات بالإفصاح المناسب. وتأكيداً لما سبق فإن معظم الدول الرأسمالية المتقدمة تفرض على مصدري الأسهم شروطاً للإفصاح عن معلومات معينة عن أنشطتها والعمليات التي تتم بها بما يضمن الحق المتساوي في الحصول على حد أدنى من المعلومات. فمعظم أنظمة الإفصاح تم تصميمها لحماية المستثمرين وسلامة السوق ، فبدون مستوى مرتفع من الإفصاح الذي يحقق الشفافية لا يستطيع المستثمر أن يطمئن أنه حصل على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في السوق. (جيهلمان:

(www.Accountability.hom)

وإلى جانب ما تقدم يمكن القول أن القوانين الملزمة تضمن بالنتيجة توفر الشفافية في الإفصاحات المحاسبية عن المعلومات المالية ، وقد تعددت التشريعات المحاسبية التي تتناول الموجبات الملقاة على عاتق الوحدة المحاسبية (في أغلب الدول) ، فقانون الشركات يلزمها تطبيق قواعد وسياسات معينة ، وقانون هيئة الأوراق المالية ألزم الشركات الراغبة في إدراج أسمائها في سوق الأوراق المالية بقواعد وإجراءات محاسبية لم ينص عليها قانون الشركات من حيث قواعد التصنيف والتلخيص والإعلان ، أضيف إلى ما تقدم أن قانون الضرائب صدر بدون أدنى حد من التنسيق بين قواعده المحاسبية النازمة وبين قانون الشركات وقوانين هيئة الأوراق المالية بخصوص العديد من المعالجات المحاسبية الخاصة بالدخل الخاضع للضريبة وبشكل خاص التبرعات والإعانات والمؤنات والاحتياطات والاهتلاكات وإطفاءات الخسائر وغيرها ، وأوجه التعارض هذه فيما بين بعض التشريعات المحاسبية كثيرة ولا مجال لحصرها بسهولة ، وذلك يعود إلى اختلاف الغاية بين تشريع وتشريع آخر ، فضلاً عن ما تفرضه التشريعات غير المحلية والمقصود بها المعايير الدولية التي تنظم المهنة على أساس دولي ، باعتبار أن رأس المال وحركة التداول لم يعد لها حدود قطرية أو قومية وإنما أصبح دولياً ، فكان موقف الشركات تجاه هذه التشريعات المتعددة الأهداف والأسس هو احترام كافة تلك التشريعات والعمل من خلال آلية كل تشريع على حدى ، أي أنه لا يمكن لشركة ما

تطبيق سياسة محاسبية نص عليها تشريع معين في مجال تطبيق قانون آخر. (الشهادة و حميدان ، ٢٠٠٥ : ٨)

وهذا بحد ذاته يعد دليلاً على أن الشركات قد التزمت بكافة التشريعات المحاسبية المنصوص عليها بتلك القوانين محلية كانت أو دولية ، وبالتالي انعكس ذلك بالنتيجة على توفير معلومات محاسبية مختلفة لتلبية احتياجات مختلفة ولمستخدمين مختلفين أيضاً ، وهذا الأمر ينسجم تماماً مع الشفافية التي بدورها ستساهم في تعزيز البعد الثقافي لتلك المعلومات.

**٢- محددات الأسواق المالية :** تعطي الأسواق المالية العالمية أهمية كبرى لإعداد البيانات والمعلومات المالية ونشرها بصورة دورية للمستثمرين ، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه المعلومات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة (قوائم مالية ربع سنوية على سبيل المثال) ، وذلك لأن المعلومات المحاسبية على وجه التحديد تعتبر المصدر الأساس في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية. (خليل ، ٢٠٠٥ : ٣)

أضف إلى ذلك أن هناك مجموعة من معايير الإفصاح التي تتطلبها الأسواق المالية والتي طالبت بها العديد من الجهات حتى يتم وضعها في إطار إلزامي منها على سبيل المثال: (جيهمان: www.Accountability.hom)

- على الجهة المصدرة للأسهم وقبل طرحها الأولي أن توفر حداً أدنى من المعلومات للمستثمرين طبقاً لما يفرضه القانون أو القواعد المنظمة للسوق.

- على الشركة بعد أن تنتهي من عملية البيع الأولية وضع إطار للإفصاح الدوري يتم فيه مراعاة أن يتمكن أصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم أو فهم جدوى هذا الاستثمار.

- على أسواق رأس المال أن تفرض على الشركات المسجلة حداً أدنى من الإفصاح للحفاظ على سلامة هذه الأسواق.

- على الشركات الإفصاح للعامة عن المعلومات غير المتاحة في الوقت الراهن قبل القيام بالتجارة في الأوراق المالية للشركة.

- على الشركة إذا قامت بإصدار بيان لم يكن دقيقاً في حينه وجوب تصحيحه فور اكتشاف أن المعلومة التي صرحت بها غير صحيحة.

وبالنظر إلى ما تقدم يتبين أن هناك إلزام على المشاركين في الأسواق المالية لإعطاء أو إصدار إفصاحات دورية عن المعلومات المالية للمحافظة على الأسواق من جهة ولحماية مصالح المستثمرين من جهة أخرى ، وهذه الإفصاحات توفر بطبيعة الحال المناخ الملائم لتحقيق الشفافية.

**٣- محددات المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح المحاسبي :** لقد أولت الهيئات والمنظمات الدولية المسؤولة عن وضع المعايير والقواعد المحاسبية اهتماماً كبيراً لموضوع الإفصاح المحاسبي ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (١) عرض القوائم المالية ، والمعيار رقم (٢٤) للإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ، والمعيار رقم (٣٠) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ، والمعيار رقم (٣٢) في الأدوات المالية: الإفصاح والعرض. (حماد ، ٢٠٠٤ : ٢٥-٣٨)

إن هذه المعايير تناولت أساليب الإفصاح وأشكاله والفقرات التي يشملها ، كما أعطت لمراقب الحسابات دوراً في إكمال الجوانب التي ربما أغفلها تقرير الإدارة في الإفصاح ، والهدف الأساس من وراء ذلك هو إضفاء المصداقية على المعلومات المالية وعدم إخفاء أي منها تلبيةً لاحتياجات المستخدمين وحماية مصالحهم.

والإفصاح عن المعلومات المالية حسب ما نصت عليه المعايير الدولية يتضمن في العادة نشر معلومات كمية ونوعية وثيقة الصلة في التقارير المالية السنوية ، وهذه تكملها في الغالب

قوائم مالية نصف سنوية أو ربع سنوية ومعلومات هامة أخرى ، ونظراً لأن توفير المعلومات يمكن أن يكون مكلفاً فإن جدواها بالنسبة للجمهور ينبغي وزنه بالقياس إلى الكلفة عند تقرير متطلبات الإفصاح ، والتوقيت الجيد لطرح المعلومات مسألة مهمة أيضاً ، وإن تقديم معلومات منخفضة الجودة أو أن المستخدمين غير قادرين على تفسير ما يتم الإفصاح عنه بشكل جيد ومناسب توجب أن تجعل المتطلبات العامة للإفصاح على مراحل وأن يتم نشرها بشكل تدريجي ، وعلى المدى الطويل يكون نظام الإفصاح التام مفيداً حتى لو تم التعرض لبعض المشكلات المالية ، لأن الثمن الذي يدفعه النظام المالي بسبب عدم كونه شفافاً قد يكون في النهاية أعلى من ثمن الكشف عن المعلومات. (حماد ، ٢٠٠٥ : ٧٣٠-٧٣١)

وهنا يمكن القول أن المتابع للاعتبارات التي نصت عليها المنظمات الدولية فيما يخص الإفصاح عن المعلومات المالية وطرق عرضها ونشرها سيجد بالنتيجة انسجاماً مع مفهوم الشفافية ومتطلباتها.

#### ٤- محددات المستوى الثقافي لمستخدمي المعلومات المحاسبية (محددات الإدراك) :

إن النظرة التقليدية للإفصاح هي تلك التي تركز على حماية المستخدم الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية (إفصاح وقائي) ، ويتسق مع هذا المفهوم ضرورة تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة للمستخدم المحدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة قدراته المحدودة عند تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها. في حين أن النظرة المعاصرة للإفصاح عن المعلومات المالية تعكس اتجاهاً نحو ما يمكن تسميته بـ (الإفصاح التثقيفي) والذي يهدف إلى تقديم معلومات تفيد في أغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية على وجه التحديد. فالاتجاه المحاسبي المعاصر كما سبق لم يعد يفترض مستخدماً أو مستثمراً عادياً متوسط الذكاء والفتنة يكفي بمعلومات محدودة تجعل القوائم المالية غير مضللة ، وإنما يفترض الإفصاح التثقيفي مستخدماً أو مستثمراً حصيفاً ذا دراية وخبرة في استخدام وتحليل المعلومات ، فهو مستثمر متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية ويوازن بين الاستثمارات.

ويقوم هذا الإفصاح (أي التثقيفي) على الاعتبارات الرئيسة التالية: (لطي ، ٢٠٠٥ :

٤٩٠-٤٩١)

- يجب أن لا يقتصر هدف المعلومات المالية (وخاصة من المصادر المحاسبية) على مفهوم الرقابة التقليدي وهو إخلاء مسؤولية الإدارة ، وإنما يجب أن يتخطاه إلى هدف تقديم معلومات تصلح كأساس لاتخاذ قرارات اقتصادية وخاصة قرارات الاستثمار والائتمان.

- المستثمرين الفرديين ذوي القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية يستطيعوا الاستعانة بالخدمات الاستشارية للمحللين الماليين المهنيين ، والذين يتوافر لهم الوعي بأسس إعداد المعلومات المالية واستخدامها ، وبالتالي ليس من الضرورة الاقتصار في تقديم المعلومات المالية على المستثمر العادي قليل الخبرة والدراسة.

- إن المستثمر الفردي عادة ما يقوم بتنويع استثماراته في عدة شركات ، لذا يصبح من الضروري توجيه المعلومات التي يفصح عنها في التقارير المالية بما يساعده على تقدير المتغيرات اللازمة لتطبيق تلك النماذج الاستثمارية (وأهمها قياس درجة المخاطر النسبية بناءً على علاقة عائد الاستثمار من محفظة المستثمر بالعائد من الاستثمار في السوق المالية ككل).

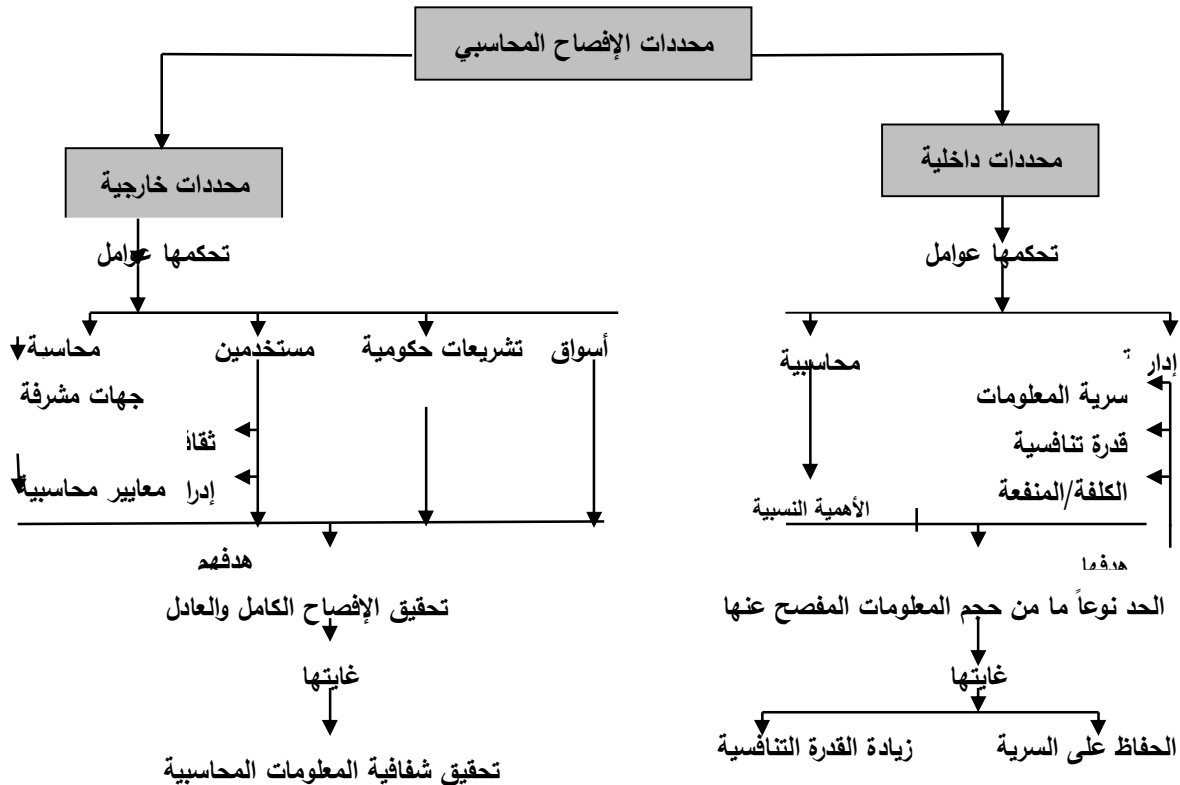
- قيام فئات كبار المستثمرين وخبراء التحليل المالي بما لهم من دراية وخبرة باتخاذ القرارات الاستثمارية في السوق المالية المتاحة. ويطلق على تلك الأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات المالية بسرعة وبطريقة عادلة لغرض تحديد أسعار الاستثمارات بالسوق المثالية (الكفاء).

وإذا ما تم أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان لتحديد كمية وحدود المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية يتضح أن هناك اتجاهاً نحو زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها عموماً (وهذا بحد ذاته يكرس الشفافية في المعلومات المحاسبية).

##### ٥- محددات مستوى الشفافية المطلوب تحقيقها في الإفصاحات المحاسبية :

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يتيسر فهمها وذلك عن طريق ترتيب وتنظيم وتصنيف بنود تلك المعلومات بصورة منطقية ووفقاً للأهمية النسبية ، وبقصد توفير الإفصاح المناسب يتوجب على معدي القوائم المالية مراعاة عرض المعلومات بـمكان يسهل الاضطلاع عليها سواء كان هذا المكان في صلب القوائم المالية أم في الإيضاحات المرفقة بها ، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أكثر من مكان. هذا وإن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هي المعلومات التي تحددها وتتطلبها القواعد المحاسبية المتعارف عليها كحد أدنى ، وكذلك المعلومات المكملّة والتي تجعل من القوائم المالية غير مضلّة ، وهكذا يمكن أن تشمل تلك القوائم على العديد من المعلومات المالية وغير المالية التي يسهل فهمها وتزود مستخدميها بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة. (الشحادة و حميدان ، ٢٠٠٥ : ٨-٩) أضف إلى ذلك أن فاعلية التوصيل في التقارير والقوائم المالية تتحدد بقيمة المعلومات التي تحتويها ، وهذه القيمة تتحدد وفقاً لكمية ونوعية المعلومات ومدى قابليتها للقراءة والإدراك. (خليل ، ٢٠٠٥ : ١١) والمتقدم يدعم فعلاً الشفافية في المعلومات المحاسبية المفصّل عنها وذلك من خلال العرض المنطقي والمفصّل للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أخذاً بنظر الاعتبار الكيفية في تفعيل إيصال تلك المعلومات إلى مستخدميها بهدف ترشيد قراراتهم.

وبعد هذا العرض للمحددات الداخلية والخارجية وبيانها وتفصيلها ومواءمتها مع الشفافية يمكن إجمالها بالشكل (٢) التالي:



الشكل (٢)

### محددات الإفصاح المحاسبي ومواءمتها مع الشفافية

الشكل: من إعداد الباحث.

يظهر من الشكل أعلاه أن المحددات الداخلية للإفصاح المحاسبي تحكمها عوامل إدارية هدفها الحد من حجم المعلومات المفصح عنها نوعاً ما لغرض الحفاظ على سرية المعلومات من جهة وتعزيز القدرة التنافسية للمنشأة من جهة أخرى ، وهذه العوامل يمكن إجمالها بعامل السرية والمنافسة ثم عامل الكلفة / المنفعة ، أما العوامل المحاسبية فيعد أهم قيد على الإفصاح المحاسبي هو قيد الأهمية النسبية.

في حين أن المحددات الخارجية هي في حقيقتها ليست بنفس مفهوم المحددات الداخلية ، بل هي على النقيض منها كونها تدعو إلى زيادة الإفصاح المحاسبي وتوسيعه ، وهذه العوامل هي كل من عوامل السوق والتشريعات الحكومية ومدى ثقافة المستخدم وقدرته على إدراك المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة وما تحويه من معلومات ، في حين أن الجهات المشرفة على العمل المحاسبي وما تصدره من معايير تمثل عوامل إلزام للجهات الداخلية (الإدارة والمحاسب) بهدف التوسع في الإفصاح المحاسبي لتحقيق الإفصاح الكامل والعادل وصولاً إلى أعلى مستوى من الشفافية بغية زيادة قدرة مستخدم هذه المعلومات على الإدراك والفهم والمنفعة.

### الشفافية وآلية تحقيقها في القوائم المالية

إن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للوحدة (الميزانية) وأدائها (قائمة الدخل) والتغيرات الحادثة في التدفقات النقدية (قائمة التدفق النقدي) والتغيرات في حقوق الملكية ، ويتم ضمان شفافية القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير عرض واضح للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية لقطاع عريض من المستخدمين ، وفي سياق الإفصاح الكامل ينبغي أن يكون من السهل تفسير القوائم المالية ، ولقد كان تبني معايير المحاسبة المتعارف عليها دولياً (IAS) إجراءً ضرورياً لتسهيل الشفافية والتفسير المناسب للقوائم المالية ، فوفقاً لهذه المعايير يتم في العادة إعداد القوائم المالية انطلاقاً من افتراض مؤداه أن الكيان سيواصل العمل كمشروع مستمر وأن الأحداث ستسجل على أساس الاستحقاق ، بعبارة أخرى ينبغي الاعتراف بتأثيرات المعاملات والأحداث الأخرى عند حدوثها وأن يتم إثباتها في القوائم المالية عن الفترات المتصلة بها. (حماد ، ٢٠٠٥ : ٧٣٤-٧٣٦)

ولضمان تحقيق الشفافية في القوائم المالية لابد من الالتزام بالتطبيق المناسب للمفاهيم التي يشتمل عليها إطار معايير المحاسبة الدولية والخاصة بالإفصاح المحاسبي كما سبق بيانه في الشكل (٢) السابق.

### الخلاصة

تعني الشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة المستخدمين ، وتضمن تدفقاً حراً للمعلومات ، فهي تتيح للمعنيين بشأن ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذا الشأن ، في حين أن الإفصاح يشير بشكل عام إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً ، وفي المحاسبة يشير هذا المفهوم إلى شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. وعلى الرغم من أن الشفافية تعني الوضوح وهي نقيض السرية والغموض وأن الإفصاح يعني العلنية إلا أن هناك ما يحددهما ، فالشفافية محددة على الأغلب بحساسية المعلومات

وتوقيت نشرها ، وهي بالتالي تحتاج إلى توازن عقلاني ومدرّوس عند الإفصاح عن المعلومات ، في حين أن للإفصاح محددات أيضاً يمكن حصرها بما يلي:

**أولاً: المحددات الداخلية:** (الكلفة / المنفعة ، الأهمية النسبية ، سرية المعلومات والمنافسة).

**ثانياً: المحددات الخارجية:** (محددات قانونية ، محدّدات الأسواق المالية ، محدّدات المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح المحاسبي ، محدّدات المستوى الثقافي لمستخدم المعلومات المحاسبية ، محدّدات مستوى الشفافية المطلوب تحقيقها في الإفصاحات المحاسبية).

ويتطلب تحقيق المواءمة بين الشفافية ومحددات الإفصاح المحاسبي دراسة هذه المحددات لمعرفة مدى إمكانية التخفيف من قوة الالتزام بها أو العمل بموجبها ، لأجل تحقيق أهداف متنوعة وخدمة مجالات شتى أولاها ضمان تحقيق الشفافية في الإفصاحات المحاسبية عن المعلومات ومن ثم إثراء مستخدمي المعلومات بالثقافة المحاسبية.

ففيما يخص المحددات الداخلية نجد أن قيد الكلفة / المنفعة رغم أهميته ومع كونه ضرورة واجب على معدي ومستخدمي القوائم المالية أخذه بنظر الاعتبار ، إلا أن هناك حالات قد تستدعي تراجعاً عن اعتباراته ، فقد تزيد الكلفة على المنفعة وتتطلب الضرورة تقديم المعلومة كما في تطبيق الشركات الصغيرة للمعايير المحاسبية (أو ما يطلق عليها بأعباء تطبيق المعايير المحاسبية) ، فضلاً عن ذلك فرضية زيادة المنفعة على الكلفة بسبب صعوبة القياس والتقدير ، وهذا بحد ذاته أعطى إمكانية للمواءمة بين الشفافية وهذا المحدد طالما أن الفرض القائم هو زيادة منفعة المعلومات على كلفة إنتاجها وتوزيعها. أما قيد الأهمية النسبية فهناك من لا يرتئيه أصلاً ، وحتى الهيئات المهنية للمحاسبة عندما أدرجت نسبة له وضعت للتقدير الشخصي النسبة الأكبر ، وبذلك يمكن مواءمة هذا المحدد أيضاً مع الشفافية كون أن الجهات المشرفة على العمل المحاسبي وإن حددته بنسبة معينة إلا أنها لا ترتقي إلى النسبة المقررة للتقدير الشخصي من قبل المحاسب صاحب القرار في إنتاج المعلومات المحاسبية. وسرية المعلومات والمنافسة كونها قيداً أو محدداً على الإفصاح هي الأخرى يمكن مواءمتها مع الشفافية من خلال الإفصاحات الموسعة والتي قد تجنب الشركة حصول بعض الأطراف على المعلومات من مصادر أخرى ، وبالتالي تكون مسألة تقديم المعلومة منصبية في مصلحتها وليس العكس. أما ما يتعلق بالمحددات الخارجية فهي على الأغلب منسجمة تماماً مع مفهوم ومتطلبات الشفافية ، وذلك لأن الجهات الخارجية تسعى دائماً للحصول على الحد الأعلى من المعلومات ، وهذا يتوافق تماماً مع الشفافية كونها تعني التدفق الحر للمعلومات.

وتتحقق الشفافية تماماً في المعلومات المحاسبية إذا ما أفصح عنها بشكل عادل وكامل وحسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية.

## المصادر

### أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- ١- الحمداني ، خليل إبراهيم رجب ، (١٩٩٠) ، القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
- ٢- الربيعي ، خلود هادي عبود مختار ، (٢٠٠٥) ، تعزيز معطيات الشفافية في ظل تقنية المعلومات وقرارات الإنتاج والعمليات ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
- ٣- العاني ، معاوية كريم شاكر ، (٢٠٠٤) ، أثر الإطار الثقافي في نظام الإبلاغ المالي ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد.

٤- العيساوي ، عوض خلف دلف ، (٢٠٠٣) ، الفرضيات والمبادئ والمحددات للإطار المفاهيمي المحاسبي المعاصر في ميزان الشريعة الإسلامية ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد.

#### ثانياً: الدوريات

١- الشحادة عبد الرزاق ، حميدان عبد الناصر ، (٢٠٠٥) ، دور المعرفة المحاسبية في تشجيع ثقافة الاستثمار في أسواق رأس المال العربية ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونة ، عمان.

٢- خليل ، عطا الله ورّاد ، (٢٠٠٥) ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية ، المؤتمر العلمي الرابع ، الريادة والإبداع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة ، جامعة فيلادلفيا ، عمان.

٣- زيود لطيف ، قيطيم حسان ، مكية نغم أحمد فؤاد ، (٢٠٠٧) ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١ ، دمشق.

٤- نور محمود إبراهيم ، التميمي أرشد فؤاد ، (٢٠٠٥) ، أهمية المعلومات في تسعير الورقة المالية وانعكاسها على كفاءة البورصة ، المؤتمر العلمي الأول ، الإبداع برؤية جديدة الإبداع والتغيير واقتصاديات المعرفة ، جامعة الإسراء الخاصة ، عمان.

#### ثالثاً: الكتب

١- الشيرازي ، عباس مهدي ، (١٩٩٠) ، نظرية المحاسبة ، ط ١ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت.

٢- حماد ، طارق عبد العال ، (٢٠٠٥) ، حوكمة الشركات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

٣- حماد ، طارق عبد العال ، (٢٠٠٤) ، موسوعة معايير المحاسبة ، ج ١ ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

٤- حنان ، رضوان حلوة ، (١٩٩٨) ، تطور الفكر المحاسبي ، ط ١ ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان.

٥- غانم ، إبراهيم البيومي ، وآخرون ، (١٩٩٨) ، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية ، ط ١ ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، عمان.

٦- مطر ، محمد ، (٢٠٠٤) ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، ط ١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.

٧- لطفي ، أمين السيد أحمد ، (٢٠٠٥) ، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

٨- هنريكسن ، إدون س ، (٢٠٠٥) ، النظرية المحاسبية ، ترجمة كمال خليفة أبو زيد ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية.

#### رابعاً: الإنترنت :

١- الدباس، زياد، تدني كفاية الأسواق المالية العربية سبب ضعف الإفصاح والشفافية:

[www.libyaforum.org](http://www.libyaforum.org)

٢- الدليمي ، عدنان: [www.omansm.com](http://www.omansm.com)

٣- الشفافية والإفصاح: دعم للثقة وتعزيز للعدالة بين المستثمرين: [www.thegulfbiz.com](http://www.thegulfbiz.com)

٤- العتيبي ، حزام ، غياب الشفافية والإفصاح يهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي: [www.okaz.com.sa](http://www.okaz.com.sa)

٥- العثيم ، أحمد ، الاقتصاديات العربية وقراءة في تقرير الشفافية ٢٠٠٦ المعايير ومخاطر غيابها:

[www.libyaforum.org](http://www.libyaforum.org)

٦- المؤقت ، فاطمة ، الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات الأهلية الفلسطينية ودوره في تعزيز الشفافية

والمساءلة فيها: [www.aman\\_palestine.org](http://www.aman_palestine.org)

[www.alsabaah.com](http://www.alsabaah.com)

٧- جبر ، شمخي:

[www.Accountability.hom](http://www.Accountability.hom)

٨- جيهللمان ، جريجوري ، هل يكون الإفصاح بلا حدود:

- ٩- حمدان ، مأمون ، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية: [www.asca-sy.com](http://www.asca-sy.com)
- ١٠- عفيفي ، صديق محمد ، (٢٠٠٦) ، الحوكمة لمراقبة وتحسين الأداء الحكومي: [www.seddikaffifi.com](http://www.seddikaffifi.com)
- ١١- محيي الدين ، حسانة ، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات: <http://doc.abhatoo.net.ma>
- ١٢- نصر، فوزي ، (٢٠٠٦) ، هل الشفافية ضرورة للقضاء على الفساد: [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com)
- ١٣- [www.undp-pogar.org](http://www.undp-pogar.org)
- ١٤- [www.ArabTopics.Com](http://www.ArabTopics.Com)
- ١٥- [www.transparency.com](http://www.transparency.com)
- ١٦- [www.tadawul.net](http://www.tadawul.net)
- ١٧- [www.4eqt.com](http://www.4eqt.com)

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.